

على أساس 70 دولاراً للبرميل وحجم إنتاج 2.7 مليون برميل في اليوم

# حمادة: تقديرات الإيرادات النفطية للدولة بلغت 16883,1 مليون دينار تمثل 93,3% من جملة الإيرادات للسنة المالية 2013-2014

على بدء السنة المالية 2013-2014 وقد تمتد لفترة أطول من ذلك بما يؤثر سلباً على تنفيذ الميزانيات العامة بما تشمله من مشاريع الخطة الإنمائية للدولة للسنة المالية 2013-2014 وفقاً لما مخطط له ويترتب على ذلك:

عدم إمكانية الصرف على الجهات الحكومية التي تم إنشاؤها اعتباراً من السنة المالية 2013-2014، حيث لم تُدرج لها اعتمادات في السنة المالية السابقة 2012-2013 وبالتالي عدم إمكانية الصرف عليها وفقاً لأحكام المادة 145 من الدستور ومن هذه الجهات الهيئة العامة لمكافحة الفساد وتعد هذه الحالة من الحالات التي لها حكم الضرورة.

كذلك عدم جواز الصرف على المشروعات والإتفاقيات والأعمال الجديدة المدرجة بميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2013-2014، كما أنه لا يتسنى للجهات الحكومية صرف دفعات على المشاريع الجاري تنفيذها والأعمال السابق التعاقد عليها إلا في حدود اعتمادات السنة المالية 2012-2013 الأمر الذي يعرقل العمل في كثير من الجهات التي يقل فيها اعتماد سنة 2012-2013 عن تقديرات مشروع ميزانية 2013-2014.

كما يتعكس عدم صدور قانون أو مرسوم بقانون يربط الميزانية سلباً على تنفيذ الميزانية، حيث إن إجراءات الشراء تتطلب وفقاً وجهداً لإعداد وثائق المناقصات وشروطها والطرح والترسية وموافقة الجهات الرقابية المختصة وكلها خطوات تتطلب الكثير من الوقت والجهد وفي الغالب يتم القيام بها إلا بعد صدور قانون ربط الميزانية وتأكد الجهات الحكومية من موافقة السلطة التشريعية على المشروعات المقترحة.

وأشار حمادة إلى أنه منذ صدور الدستور في 11-11-1962 وفقاً لأحكام المادة 71 منه فقد صدرت ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وميزانيات الهيئات الملحقه والمستقلة بمراسيم بقوانين وذلك في السنوات التي حل فيها مجلس الأمة وكان آخرها المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2012 يربط ميزانية السنة المالية 2012-2013 ووفق ما تقدم فقد أصدر مجلس الوزراء قراره بالموافقة على مشروعيات المراسم بقوانين يربط الميزانيات المشار إليها للسنة المالية 2013-2014.



(فريال حماد)

خليفة حمادة متوسلاً صالح الصرعاوي وعبدالفار العوضي خلال المؤتمر الصحفي



خليفة حمادة

تقديرات المصروفات في ميزانية 2013/2014	
رقم	الباب
1	المرتبات
2	المستلزمات السلعية والخدمات
3	وسائل النقل والمعدات والتجهيزات
4	المشاريع الإنشائية والصيانة والاستهلاكات العامة
5	المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية
جملة المصروفات	

وأشار إلى أنه بلغ المقتطع من الإيرادات العامة للاحتياطي الأجيال القادمة للسنة المالية 2013-2014 مبلغ 4524 مليون دينار. وعن تقديرات المصروفات للعام 2013-2014 قال حمادة: «تم إعداد تقديرات المصروفات وفقاً للاحتياجات الفعلية للوزارات والإدارات الحكومية وذلك على النحو التالي»:

المرتبات (1894,1 مليون دينار) (المستلزمات السلعية والخدمات 3873,7 مليون دينار) (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات 351,3 مليون دينار) (المشاريع الإنشائية والصيانة والاستهلاكات العامة 2221,7 مليون دينار) (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية 9361,8 مليون دينار) وبذلك تكون جملة المصروفات بقيمة 21002,6 مليون دينار. وتطرق حمادة إلى الخدمات العامة قائلا «على مستوى الخدمات العامة تاتي خدمات الكهرباء والماء

**الإنفاق الجاري والاستثماري بلغ 17801,4 مليون دينار بنسبة 84,8% من إجمالي المصروفات**

**«المالية» تسعى إلى الحد من الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري المتمثل في المشاريع التنموية ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي**

**تقديرات المصروفات جاءت منخفضة عن مشروع الميزانية المقدم إلى مجلس الأمة السابق ومنخفضة عن اعتمادات المصروفات بميزانية 2013-2012**

**الصرعاوي: تخفيض ميزانية «الكهرباء والماء» لإجراء تنفيذ بعض المشاريع**

وفي الإطار ذاته، قال الوكيل المساعد لشؤون الميزانيات بالوزارة صالح الصرعاوي إن تخفيض ميزانية وزارة الكهرباء والماء جاء بناء على طلب الوزارة لإجراء تنفيذ بعض المشاريع، مشيراً إلى أن ما ورد بخطة التنمية تم الالتزام به كما هو وارد وفق سنوات الخطة وفي السنة الرابعة للخطة الإنمائية صرف منها في السنة الثالثة 5 مليارات و400 مليون منها 4 مليارات و100 مليون مشاريع إنشائية

ومجلس الوزراء ميّناً أن ميزانية 2013-2014 بلغت 17801,4 مليون دينار بنسبة 84,8% من إجمالي المصروفات بينما بلغ الإنفاق الاستثماري 3201,2 مليون دينار بنسبة 15,2% من إجمالي المصروفات وتسعى وزارة المالية إلى زيادة الإنفاق الاستثماري المتمثل في المشاريع التنموية ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي. ولفت إلى أن تقديرات المصروفات بميزانية السنة المالية 2013-2014 جاءت منخفضة عن مشروع الميزانية المقدم إلى مجلس الأمة السابق في يناير 2013 كما أنها منخفضة عن اعتمادات المصروفات بميزانية السنة المالية 2013-2012.

وزارة الدفاع والشؤون القضائية والهيئات الملحقه والمؤسسات المستقلة (التي تشمل ميزانية الدولة) مساهمة الخزانة العامة في التامينات الاجتماعية ودعم العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية والرعاية الاجتماعية. وعن بيانات الدعم بميزانية 2013-2014، قال حمادة: «بلغت تقديرات الدعم بميزانية 2013-2014 مبلغ 4917,0 مليون دينار بنسبة 23,4% من إجمالي المصروفات، حيث شمل دعم وقود تشغيل محطات توليد الكهرباء والماء ودعم المنتجات المكررة والغاز وخفض تكاليف المعيشة وإعانات رسوم دراسية وتعليم ورعاية اجتماعية وخدمات صحية للمواطنين في الخارج وإعانات ذوي الإعاقة وغيرها من الإعانات وذلك بهدف رفع المعاناة عن المواطنين وتوفير جميع السلع والخدمات بأسعار مناسبة. وتطرق حمادة إلى الإنفاق

● عاتق رمضان ●

**إعلان دعوة حضور**

**اجتماع الجمعية العمومية العادية**

يسر مجلس إدارة الشركة الخليجية للتأمين التكافلي دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2012 والمقرر عقدها في تمام الساعة 10:00 صباحاً يوم الاربعاء الموافق 31/07/2013 وذلك في مقر مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة الدور الأول - قاعة ( ب ) للخطوط البنود المدرجة في جدول الأعمال

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ( وحدة سجلات المساهمين ) الشرق - شارع مبارك الكبير - عمارة زيد الكافظمي الدور الثالث - مقابل بنك الخليج الرئيسي.

خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة 10:00 صباحاً وحتى الساعة 1:00 ظهراً من الأحد حتى الخميس.

هاتف 22250616. 22250613. 22250612. 22250600 حتى موعد أقصاه يوم الثلاثاء الموافق 30 / 07 / 2013

مصطحبين معهم :-  
 - شهادة الأسهم  
 - البطاقة المدنية (لأفراد)  
 - صورة من السجل التجاري للشركات وذلك لاستلام،  
 - نسخة من جدول الأعمال.  
 - نسخة من البيانات الدقيقة للسنة المنتهية في 31/12/2012  
 - استمارات توكيل حضور الجمعية العمومية.

مجلس الإدارة

**«المالية» تدرس طلبات بعض الوزارات ميزانيات أعلى من المخصصة لها**

أفاد وكيل وزارة المالية خليفة حمادة خلال المؤتمر بشأن السعر التقديري للنفط بأن التسعيرة تأتي من قبل وزارة النفط وتم مناقشتها في لجنة أقرار الميزانية وان الوزارة دائماً تأخذ المبدأ التحفظي في تقدير الإيرادات وبالتالي هناك أكثر من سيناريو، مشيراً إلى أن السنة الماضية كان 65 دولاراً بينما هذا العام 70 دولاراً وجميعها تكون بناء على مؤشرات أسعار النفط الفعلية وكميات الإنتاج المتوافرة، وبالتالي ما زلتنا في جانب التحفظ في تقديرات الإيرادات النفطية. وعن طلب بعض الجهات تعزيز ميزانياتها ومدى الاستجابة لتلك الطلبات أن كل ما تم تناقشه في لجنة الميزانيات في مجلس الأمة السابق تم إقراره في هذا الجانب وهذا يخضع لدراسة فنية في وزارة المالية حول مدى وجود التبريرات والمستويات الدالة على هذا الطلب، وبالتالي تخضع كل الجهات لهذا النهج، مبيّناً أن ما تم إقراره هو ما تم رفعه إلى مجلس الأمة ومناقشته ومباركته من قبل المجلس. وتطرق حمادة خلال المؤتمر إلى دراسة طلبات بعض الوزارات والجهات الحكومية بميزانيات أعلى من المخصصة لها قائلاً: هذه الطلبات تخضع إلى دراسة متأنية في قطاع شؤون الميزانية العامة بوزارة المالية وتعد اجتماعات مكثفة مع المختصين في الجهات الحكومية، ولا شك أن هناك بعض التقديرات التي تراها الوزارة بعد الدراسة بأن بها نوعاً من المبالغة والوزارة تعي أكثر من تلك الجهات الحكومية بحكم الالتزامات المتوقعة خلال السنة المالية، إضافة إلى أن لديها القدرة على معالجة أي قصور أو عجز فيما يتعلق باعتمادات المصروفات، ومن واقع الخبرة المتراكمة لها فهي دائماً تضع التقديرات المناسبة التي تمكن الجهات الحكومية من تنفيذ مشاريعها وتنفذ مشاريعها الإنشائية.

وعن حجم الانفاق الاستثماري في الميزانية أفاد